مجتمع

اليونان: 7 قتلى مهاجرين بحادث سير

قالت السلطات اليونانية إن سبعة مهاجرين قتلوا وأصيب ثمانية آخرون، بعد أن فقد سائق سيارة كانوا يستقلونها السيطرة عليها وتحطمها بالقرب من محطة تحصيل رسوم على طريق سريع في شمال اليونان. وقالت الشرطة، أمس الجمعة، إن السيارة التي كانت تقل 15 شخصاً كانت تسير على طريق سريع من منطقة الحدود الشمالية الشرقية لليونان مع تركيا باتجاه مدينة سالونيك الشمالية الرئيسية عندما تحطمت بعد منتصف الليل بقليل، مشيرةً إلى أن السائق فقد السيطرة عليها أثناء محاولته الخروج من الطريق السريع. (أسوشييتد برس)

وفاة مهاجرين خلال محاولتهما الوصول لجزر الكناري

توفي مهاجران يوم الخميس خلال محاولتهما الوصول إلى جزر الكناري الإسبانية في مركب يقل أكثر من 30 شخصاً. وجر المركب الجانح إلى مرفأ ارغينيغين في جزيرة غران كناريا في الأرخبيل الإسباني قرب ساحل شمال أفريقيا الغربي. وشوهد عمال إنقاذ يخرجون جثتين من المركب. وقال جهاز الإنقاذ في جزر الكناري إن المهاجرين عولجا في عرض البحر «لأنهما كانا في وضع أخطر من بقية أفراد المجموعة» التي أنقذت فيما كان المركب جانحا. وأوضح جهاز الطوارئ أن أحدهما كان يعاني «من تدني حرارة الجسم ومن الجفاف» والثاني من «إصابة في اليد». (فرانس برس)

(روميو أرويو فرنانديز/ Getty)

إزالة غابات الأمازون مستمرة

كشف تقرير سنوي تصدره الحكومة البرازيلية أن عمليات إزالة غابات الأمازون قفزت بنسبة 22 في المائة خلال سنة، والتي وصفتها بأنها الأعلى منذ عام 2006، ما يناقض مزاعم الرئيس جايير بولسونارو بأن السلطات تحد من الممارسات غير القانونية في هذه الغابات. وأكدت وكالة أبحاث الفضاء البرازيلية إزالة 13,235 كيلومتراً مربعاً من أكبر غابة في العالم في بيانات جمعتها من خلال صور ولقطات وفرتها أقمار صناعية، وشملت الفترة الممتدة من أغسطس/ آب 2020 إلى يوليو/ تموز 2021. وهذه المساحة تزيد 17 مرة تقريباً عن مساحة مدينة نيويورك. وتحرج أرقام البيانات الرئيس بولسونارو الذي ينتمي إلى اليمين المتطرف ويحاول إظهار جدية حكومته في الحفاظ على غابات الأمازون التي تعد حصناً لا غنى عنه في مواجهة التغيّر العالمي للمناخ. لكن لا يخفى أن بولسونارو لا يزال يدعو إلى زيادة التعدين والزراعة لأغراض تجارية في أجزاء محمية من الأمازون. وخلال قمة الأمم المتحدة الأخيرة للمناخ في مدينة غلاسكو الاسكتلندية، قدمت الحكومة البرازيلية نحو عامين إلى 2028 موعد تنفيذها وعد إنهاء إزالة الغابات، والذي يتطلب خفضاً سنوياً كبيراً في الممارسات غير القانونية. ويقول السكرتير التنفيذي لمرصد المناخ مارسيو أستريني: «زعزعت إدارة بولسونارو السلطات البيئية، ودعمت الإجراءات التشريعية لتخفيف حماية الأراضي، ما شجّع الاستيلاء على الأراضي، لكنه لا يتردد في الحديث عن أنّ الهجمات على البرازيل لإزالة الغابات غير عادلة، وأنّ معظم غابات الأمازون لا تزال نقية».

(رويترز)

الأسير كايد الفسفوس يواجه «جريمة الصمت»

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

يواجه الأسير الفلسطيني كايد الفسفوس (32 عاماً)، المتحدر من مدينة دورا جنوب الخليل جنوبي الضفة الغربية، خطر الموت في أي لحظة، بعدما تدهورت حالته الصحية، وبلغت مرحلة خطرة جداً، في ظل تمسكه برفض إنهاء إضرابه المستمر منذ نحو 130 يوماً، ويرقد حالياً في مستشفى بارزلاي الإسرائيلي داخل فلسطين المحتلة وحيداً من دون أي من أفراد عائلته أو ابنته جوان (8 أعوام) التي تكثر أسئلتها عن صحة والدها، ما يؤلم العائلة. وكانت جوان الصغيرة قد زارت والدها خلال إضرابه عن الطعام وقبّلت يديه وأسقته الماء في كأس بلاستيك، ثم استراحت على صدره في غرفة المستشفى فضمت يده شعرها رغم وهن جسده. وعندما عادت إلى المنزل رسمته في الدفتر المدرسي.

ورغم محاولة عائلة جوان الإجابة عن أسئلتها بطريقة لطيفة تتجنب غالباً نقل حقيقة الصحة السيئة لوالدها، من أجل إرضائها أو تهدئة حالتها النفسية، لكن ذلك لا يجدي نفعاً، فيما يؤكد عمها خالد الفسفوس أن «الوضع النفسي لابنة شقيقه سيئ، وانعكس على تحصيلها في المدرسة التي أخبرتنا إدارتها، استناداً إلى متابعة مسؤولي الإرشاد النفسي، أن جوان باتت لا تتفاعل مع زميلاتها أو صديقاتها، ولا تتابع بتركيز مناسب الشرح في الحصص، ما جعل معدلها الدراسي يتراجع، في ظل مؤشرات واضحة لانطوائها وعزلتها».

كذلك تعاني حلا، أم جوان، من حالة نفسية سيئة بسبب احتمال استشهاد كايد في أي وقت، وهو ما تحذر منه مؤسسات فلسطينية تعنى بحقوق الأسرى إضافة إلى أطباء في مستشفى بارزلاي، ما يمنعها من منح ابنتها أي دعم.

ويقول خالد الفسفوس: «تحاول زوجة كايد بقدر ما تستطيع دعم جوان، ومتابعة وضعها مع المرشدة النفسية والاجتماعية في المدرسة، لكنها مُتعبة أيضاً، وتحتاج إلى دعم».

وبدأت تظهر علامات صحية في غاية الخطورة على الأسير المضرب عن الطعام كايد الفسفوس، وآخرها بحسب ما تروي عائلته لـ«العربي الجديد» فقدانه القدرة على النطق والكلام في شكل شبه كامل، وتضرر جهازه العصبي لدرجة عدم القدرة على الإحساس بقدميه، وهو معرّض لمخاطر محتملة عالية تشمل عمل الكبد والقلب والكليتين.

وتشير مسؤولة الإعلام والعلاقات العامة في نادي الأسير الفلسطيني أماني سراحنة لـ«العربي الجديد» إلى أن علامات لتجلط في الدم، وربما فطريات أو بثور، ظهرت على جسد كايد الفسفوس أخيراً، فيما هبط وزنه كثيراً، وتأثر جسده الرياضي بدرجة كبيرة، و«هناك مخاوف جدية من استشهاده أو تعرضه لموت مفاجئ».

ويناشد خالد الفسفوس إنقاذ حياة أخيه كايد في شكل عاجل، ويقول: «يتعرض أخي كايد لجريمة ترتكبها مخابرات الاحتلال الإسرائيلي بالتعاون مع المحكمة، والصمت الفلسطيني السائد في شأن وضعه بمثابة مشاركة في الجريمة. من هنا يجب أن يتحرك الجميع قبل فوات الأوان».

وينفذ الأسير كايد الفسفوس حالياً قرار اعتقاله الإداري للمرة الرابعة. وأمضى حتى الآن ما مجموعه خمس سنوات في سجون الاحتلال، كما أن ثلاثة من أشقائه في السجن، وهم محمود (30 عاماً) الذي أمضى 13 عاماً في الاعتقال الإداري في شكل متقطع، وأكرم (38 عاماً) وحافظ (37 عاماً) اللذان أمضيا نحو خمس سنوات في سجون الاحتلال. وتمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إصدار تصاريح زيارة دائمة لباقي أفراد عائلة كايد، وهم أخوان وخمس أخوات، إضافة إلى والدته. وقبل اعتقاله، عمل كايد الفسفوس في بلدية مدينة دورا، واستأنف دراسة علم الكومبيوتر في جامعة الخليل، قبل أن تتعثر دراسته خلال السنوات الماضية بسبب الاعتقالات المتكررة.

أسئلة الابنة جوان

تواصل جوان، التلميذة في الصف الثاني، السؤال عن الوضع الصحي لوالدها كايد الفسفوس. وتعجز والدتها وأعمامها وباقي أفراد العائلة عن توفير إجابات تسكت لهفتها إلى والدها. ويقول شقيف الأسير، خالد الفسفوس، لـ«العربي الجديد»: «أسئلة جوان الكثيرة أكبر من عمرها، وبينها أين أبي. هل سيموت حقاً؟».

تحقيق

يوماً بعد يوم، تطوي السلطات الحوثية في اليمن صفحة قوانين المؤسسات العامة في الحكم وفض النزاعات بين الأفراد وقضايا الجرائم لحساب أحكام الأعراف القبلية التي توضع أيضاً في خدمة أجندتها

«تآكل» اليمن

سطوة الأحكام القبلية على القوانين

الأعراف القبلية أحد مفاتيح حكم الحوثيين (محمد حمود/ Getty)

زكريا الكمالي

لم يكن الإنسان الضحية الوحيدة للحرب اليمنية المستمرة منذ 7 سنوات، إذ تعرضت القوانين النافذة إلى انتكاسة كبيرة أيضاً مع بعث الأعراف القبلية إلى الواجهة مجدداً في حسم الخلافات استناداً إلى أحكام تشرّعها تقاليد اجتماعية موروثة، ولا تهدف إلا إلى «إنقاذ» جناة من العقوبات. تبنّت السلطات الحوثية هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة في مناطق المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرتها، والتي تتركز فيها القبلية بالدرجة الأولى، بخلاف مدن الجنوب والشرق الأكثر تمدناً.

وتبرر سلطات صنعاء إعادة الأعراف القبلية إلى الواجهة بمساهمتها في تجسيد مبدأ التسامح والإخاء ولمّ الشمل وتخطي العقبات الكثيرة للحرب التي تستدعي توحيد الصف لمواجهتها، وإفشال محاولات إحداث خرق في نسيج المجتمع.

وعالجت هذه السلطات عبر هذه الأعراف التي تفرضها بـ«الترغيب والترهيب»، ملفات عدة، بينها قضايا رأي عام، ومنها حادث الاعتداء الشهير على الطفل مصطفى اليحيصي في مديرية أرحب، والذي أخضع لما يسمى حكم «بنادق التحكيم والتهجير والعقير» المتوارثة قبلياً. يرى خبراء ومحللون أن «تآكل» مؤسسات الدولة، وعلى رأسها القضاء، جعل المحاكم تفقد هيبتها لصالح الزعماء القبليين والمشايخ الذين يعتمدون الأعراف في حسم النزاعات، والتي تطبق فيها دائماً «عقوبات معنوية» تستند إلى «بنادق التحكيم». ويشكل شيوخ القبائل الحجر الأساس في إطلاق هذا النوع من التحكيم، إذ يذهبون مع أسرة الجاني إلى قبيلة أو منزل المجني عليه، ويشرفون على تقديم أفرادها اعتذاراً علنياً عن الجريمة المرتكبة، وتركهم عدداً من بنادق الكلاشنكوف كتعويض، إلى جانب ذبحهم ماشية.

ظاهرة نادرة

وتؤكد مصادر في محافظتي صنعاء وعمران، لـ«العربي الجديد»، أن عرض القضايا على المحاكم بات ظاهرة نادرة خلال العامين الأخيرين، إذ تحسم الأعراف القبلية أحكامها، وهو ما تشجعه جماعة الحوثيين. يقول محمد القيسي، المتحدر من محافظة عمران، لـ«العربي الجديد»: «يختصر تطبيق القوانين القبلية أحياناً الطريق أمام المتخاصمين الذين تحسم النزاعات بينهم خلال ساعة واحدة من الزمن، وتجعلهم يتفادون سلوك مسار القضاء لسنوات، ودفع غرامات وأموال طائلة. أما سيئات التحكيم القبلي فتشمل منح حصانة لجناة عبر أعراف استخدمت سابقاً في فض نزاعات بسيطة، وليس في قضايا قتل متعمد، كما هي الحال اليوم».

صلح بقوة السلاح

في مديرية مقبنة، غربي محافظة تعز، أجبرت السلطات الحوثية قبيلتين من آل العشملي وآل الشميري على تسوية جريمة قتل راح ضحيتها المقدم عبد الحكيم علي العشملي وشخص آخر، إثر خلاف نشب داخل سوق شعبي. وأوضح مصدر لـ«العربي الجديد»، أن «السلطات الحوثية أوفدت في سبتمبر/ أيلول الماضي مسؤولين إلى المنطقة من أجل إقناع آل العشملي بالعفو عن قاتل ابنهم «لوجه الله وتكريماً للحاضرين»، وحل القضية بحسب الأخلاق والأعراف القبلية.

وحاولت السلطات الحوثية امتصاص غضب أسرة المجني عليه، عبر تشييع الضحية في موكب جنائزي ضخم وإعلان مقتله في مواجهات اندلعت مع القوات الحكومية وليس في مشاجرة، لكنها فشلت في تسوية الخلاف تنفيذاً لتوجيهات قادتها الكبار الذين دعوا قبل أشهر إلى حلّ الخلافات وإصلاحها عبر تطبيق الأعراف القبلية، باعتبارها «تعزز التلاحم ووحدة الصف». وأرغمت أسرة العشملي على قبول حكم الشيوخ الموالين لجماعة الحوثيين، تحت تهديد التعرض لتدابير أمنية وعمليات بطش أو السجن في حال مخالفة أوامر السلطات. من هنا تعتبر مصادر قبلية أن «فرض الحلول العرفية بقوة السلاح الحوثي لن يصفي النفوس، بل سيُرحّل قضايا الثأر إلى المستقبل، باعتبار أن بعض الأسر لن تتردد في الانتقام بمجرد زوال نفوذ السلطات الحوثية التي فرضت الصلح».

تحضيراً لمواجهة العدوان

وتلفت هذه المصادر إلى أن «السلطات الحوثية لا تطبق أحكام الأعراف القبلية فقط لطي صفحات الخلافات بين أبناء البلدات والمناطق وحقن الدماء، وتحقيق هدف التعايش السلمي والآمن بينهم، بل لتحقيق أجندتها الخاصة في الحكم».

ويتحدث الباحث الاجتماعي في محافظة ذمار محمد الموشكي، لـ«العربي الجديد»، عن أن «السلطات الحوثية ترى في الخلافات حاجزاً كبيراً يمنع عملية التجنيد والتعبئة العامة الضرورية لإرسال مقاتلين إلى جبهات القتال. لذا تجهد لإزالة أي قضايا تشوّش على الأحداث العامة». وتحتضن محافظات عدة، بينها ذمار، التي توفر خزاناً بشرياً للمقاتلين الحوثيين، قضايا ثأر بعضها منذ أكثر من عقدين، والتي تجعل القبائل توجه سلاحها بعضها نحو بعض، وهو ما لا يريده الحوثيون الذين لا يجدون حرجاً في الإفصاح عن مقصدهم في الضغط على القبائل لإنهاء خلافاتها الداخلية. ففي نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، دعا عضو المجلس السياسي الأعلى في الجماعة محمد علي الحوثي القبائل إلى إصلاح ممارساتها، وإشاعة ثقافة الأخوة وتعزيز قيم التسامح والعفو والصفح في أوساط المجتمع، ومعالجة قضايا النزاعات بينها بطرق مرضية تمهيداً للتفرغ لمواجهة ما سمّاه «العدوان الأميركي - السعودي».

وأدلى المسؤول بتصريحاته خلال إشرافه على إنهاء قضية ثأر بين قبيلتي مُريد والمشاخرة في مديرية الحداء بمحافظة ذمار، والتي استمرت ثلاث سنوات، وخلّفت أكثر من 26 قتيلاً و117 جريحاً، بينهم أطفال ونساء، علماً أن السلطات الحوثية ترى أن سقوط هؤلاء القتلى كان يجب أن يحصل في جبهات القتال، وليس في قضايا «ثأر عبثي»، كما تقول وسائل إعلامها.

دفن المؤسسات

بالطبع ليس حضور الأعراف القبلية أمراً طارئاً في المجتمع اليمني، لكن خبراء يعتقدون بأن قوانينها ظهرت بشكل واضح وجليّ خلال حكم السلطات الحوثية، والتي استخدمتها لنسف المؤسسات الرسمية.

ويرى المدير التنفيذي لمركز «العربية السعيدة» للدراسات أحمد العرامي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «سلوك الحوثيين يمنحهم ميزات إرضاء القبائل، وعدم تحميل نفسها وزر الخطأ الذي يراد تصحيحه، بل أفراد من القبائل. وفي السياق، يحل الحوثيون وحلفاؤهم قضية اعتداء أحد قادتهم على شيخ أو فرد من قبيلة أو قتله، من خلال التحكيم القبلي والتعامل مع الجرم كخطأ فردي». وفعلياً، أدت الأعراف القبلية إلى تآكل مؤسسات الدولة، وتراجع دور القضاء على حساب منح الأعراف القبلية وزعماء العشائر والمشايخ الكلمة العليا.

الجدلية

واللافت أن القوانين العرفية القبلية حسمت خلافات جوهرية خلال الحرب الدائرة منذ 7 سنوات، والتي أعجزت حتى مسؤولي الأمم المتحدة ووسطاء دوليين، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة تبادل الأسرى.

وتكشف مصادر لـ«العربي الجديد»، أن الوساطات القبلية أثمرت تبادل أكثر من 8 آلاف أسير حرب وجثامين قتلى بين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي وجماعة الحوثيين. وتؤكد ذلك ثقة غالبية الناس بالأعراف القبلية في ظل تراجع دور مؤسسات الدولة خلال الحرب حتى في المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة المعترف بها دولياً، لكن مراقبين يحملون المجتمع مسؤولية ما آلت إليه الأمور.

ويقول المحامي في مدينة تعز عبد الواسع الشرعبي، لـ«العربي الجديد»: «ساهم المجتمع في اغتيال القوانين وقبول حلول الأعراف القبلية بدلاً منها. وهذا خطأ فادح يجعل البلاد محكومة بقانون الغاب فقط». يضيف: «يحصل هذا الأمر اليوم حتى في تعز التي كانت تعرف بمدنيتها، إذ يرضخ المجني عليه للتحكيم القبلي ويُسقط الحق العام في قضايا تستند إلى أدلة شهود، وانتهاكات موثقة بكاميرات المراقبة، وعمليات شروع في القتل، ويجبر على قبول الاعتذار، كما حصل مع بائع لنبتة القات يدعى أيمن أبو رأس، الذي تعرض لهجوم مسلح نفذه ضابط في سلاح الدفاع الجوي بشارع الجملة، وسط مدينة تعز الغارقة في الفوضى الأمنية». يختم: «صحيح أن مؤسسات الدولة ضعيفة وغير قادرة على تنفيذ أحكام القضاء حالياً، لكن أحكام الأعراف هي وسيلة تحايل الجناة على القوانين».

تفقد المحاكم هيبتها لصالح الزعماء القبليين الذين حسموا النزاعات بالأعراف

يرى خبراء أن المجتمع ساهم في اغتيال القوانين والقبول بالأعراف القبلية

8000
هو عدد أسرى الحرب وجثامين القتلى الذين تبادلهم طرفا الحرب في اليمن بعد وساطات قبلية

لبنان: أسعار الأدوية «تُمرِض»

اللبنانيون في حالة عجز أمام كل شيء وقد باتوا مهددين في صحتهم، أما الإجراءات التي تتخذها الحكومة فتجعلهم يتراجعون مرغمين عن شراء الدواء، مع ما لذلك من خطر على حياتهم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تقف اللبنانية سعاد بتردّد قرب واجهة صيدلية في منطقة جونية (شمال بيروت)، وبيدها لائحة بأسماءِ أدوية يجب أن تتناولها يومياً وبانتظام. تنظر إلى محفظتها وتعدّ ما في داخلها، تخطئ ثم تواصل العدّ قبل أن تضع يدها على الباب والهمّ يأكل وجهها، ثم تتحدّث بانكسار إلى من حولها قائلة: «لدي سكري وضغط ومشاكل صحية كثيرة، وأدويتي تحتاج إلى ملايين لا أعلم من أين أجلبها».

تضيف: «قررت أن أطلب المال من أولادي العاجزين أصلاً عن تأمين لقمة العيش. لكن ماذا عن الشهر المقبل، وما بعده. ماذا عن فواتير الاستشفاء ومولد الكهرباء والأكل والمياه. الموت أصبح أفضل من الذل الذي نحن فيه اليوم».

قصة سعاد همّ كل مواطن لبناني وجد نفسه محاصراً بالغلاء الفاحش والقرارات العشوائية التي تزيد معاناته، وآخرها رفع الدعم الجزئي عن أدوية الأمراض المزمنة، والذي جعل كثيرين يصفون خطوة وزير الصحة فراس أبيض بأنها «جريمة» بعدما حلّقت الأسعار عالياً، وبات الوصول إليها حكراً على الأغنياء، من دون تقديم أي بديل في المقابل للحفاظ على حياة الناس.

وفي تبريره للقرار، قال أبيض، الذي يُتَّهم بأنه قليل الإطلالات والكلام: «لا يتوافر مال كافٍ لتغطية كل الاحتياجات، ونحن نحاول بالمال الموجود إيجاد حلول، خصوصاً لموضوع حصر مصرف لبنان دعمه بمبلغ 35 مليون دولار شهرياً. وقد أبقينا الدعم على الأمراض المستعصية والسرطانية والنفسية والعقلية وأدوية المستشفيات». واللافت أن السلطات كانت قد وعدت بعدم تطبيق أي قرار لرفع الدعم عن الأدوية أو المحروقات قبل إقرار البطاقة التموينية، لكنها خذلت الناس مجدداً. يقول رئيس لجنة الصحة البرلمانية النائب عاصم عراجي، لـ«العربي الجديد»: «اتخذ وزير الصحة قراره مرغماً، لأن حصر مصرف لبنان الدعم بـ35 مليون دولار شهرياً حتم اختياره بين السيئ والأسوأ، فاختار السيئ وأبقى الدعم الكامل على أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية، نظراً للتداعيات الكارثية لقرار من هذا النوع».

ويوضح عراجي أن «الآلية المتبعة تلحظ الإبقاء على دعم نسبته 25 في المائة على الأدوية المزمنة الرخيصة، و45 في المائة للمتوسطة الثمن، و65 في المائة للباهظة الثمن». وفي شأن ما يُحكى عن أن استكمال رفع أسعار أدوية الأمراض المزمنة سيحصل تدريجاً لكن بوتيرة سريعة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في مسار يبقي الأدوية مقطوعة في السوق، يعلّق عراجي بأن «تحديد الدعم قرار مرتبط بمصرف لبنان».

ويتحدث نقيب الصيادلة غسان الأمين، لـ«العربي الجديد»، عن أن «رفع الدعم أولاً عن أدوية أو تي سي التي لا تحتاج إلى وصفة طبية، ثم جزئياً عن تلك المزمنة التي يتناولها المريض يومياً، مثل أدوية الكوليسترول وتريغليسيريد والسكري والضغط وغيرها، سيجعلها متوفرة في الأسواق ولو بأسعار مرتفعة جداً قد لا تسمح للناس بشرائها».

ويشير إلى أن «الدعم يخصص 10 ملايين دولار للمستلزمات الطبية شهرياً، و25 مليون دولار للأدوية، و18 مليوناً لدعم أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية، في حين يوزع الباقي لتأمين الاحتياجات الأساسية والتي تشمل حالياً أدوية الأمراض المزمنة».

ويكشف عدد من الصيادلة لـ«العربي الجديد»، أن «الشركات ما زالت ترفض تسليم الأدوية أو تحصرها بكميات قليلة جداً. وهناك أدوية كثيرة ما زالت مقطوعة، وسمعنا أن رفع الأسعار سيتواصل في الأيام المقبلة، ما يجمّد التسليم من أجل بيعها بسعر أعلى لاحقاً، خصوصاً أن سعر صرف الدولار تجاوز 23 ألف ليرة». ويشير هؤلاء إلى أن «السوق يشهد فوضى في الأسعار، سواء على صعيد السوق السوداء التي تبيع الأدوية المقطوعة بأسعار مرتفعة جداً، أو الصيدليات المرخصة التي تخالف تسعيرة وزارة الصحة».

من جهته، يعطي الصيدلي علاء الرحباني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أمثلة عن تغيّر أسعار الأدوية، ويقول: «كان سعر دواء كونكور 5 ملليغرام للضغط 19 ألف ليرة (82 سنتاً بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء والمقدر بـ23 ألف ليرة)، وأصبح 69 ألف ليرة (3 دولارات)، وميكارديس للضغط 80 ملليغرام 24,500 ليرة (1,06 دولار)، وأصبح 172 ألف ليرة (7,47 دولارات)». يضيف: «راوحت أسعار أدوية السكري بين 70 و80 ألف ليرة (3,04 و3,47 دولارات)، وأصبحت تتخطى 700 ألف ليرة (30,43 دولاراً)، أما دواء كرستور للكوليسيرول فبلغ سعره سابقاً 18,750 ليرة (81 سنتاً)، وأصبح 125 ألف ليرة (5,43 دولارات)، وليبيتور 40 ألف ليرة (1,73 دولار)، وأصبح 516 ألف ليرة (22,43 دولاراً). وإذا رفعنا العيار أكثر يتخطى سعر العلبة الواحدة 800 ألف ليرة (34,7 دولاراً)». ويتوقف الرحباني أيضاً عند كارثة سعر حليب الأطفال، فهو محدد للمرحلة الممتدة من الولادة حتى عمر 12 شهراً بـ93,426 ليرة (4,06 دولارات)، بينما رُفع الدعم بالكامل عن الحليب المخصص لعمر ما فوق السنة، وبات سعره يناهز 400 ألف ليرة (17,39 دولاراً) للحجم الكبير.

ويتحدث الرحباني عن أن أشخاصاً يقصدون صيدليته ثم يغادرون من دون شراء دواء رغم حاجتهم إليه، لأنهم لا يحملون مالاً كافياً لشرائه، ومنهم من باتوا يغرقون بالدين نتيجة ارتفاع أسعار الدواء والفاتورة الاستشفائية وذلك حفاظاً على صحتهم، «والمآسي كثيرة والهموم قاتلة، وترتد علينا أيضاً عند سماعنا لها».

وفي جولة سريعة على الأسعار المعدّلة التي نشرتها وزارة الصحة اللبنانية، يمكن ملاحظة أن سعر بعض الأدوية تجاوز مليون ليرة (43,47 دولاراً)، وأخرى 5 ملايين ليرة (217,3 دولاراً)، وهي أرقام لا تتخطى فقط الحد الأدنى للأجور المحدد بـ675 ألف ليرة (29,34 دولاراً)، بل تفوق المعدل الوسطي للرواتب، أي بين مليونين (86,95 دولاراً)، وثلاثة ملايين ليرة (130,43 دولاراً).

لا قدرة للناس على شراء الدواء (حسين بيضون)

رفع الدعم الكامل عن الأدوية له تأثير (حسين بيضون)

الجزائريات في الانتخابات المحلية: تجارب ناجحة وحضور ضئيل

نجاحات النساء لم تنتظر المناصفة مع الرجل
(رياض قرمدي/ فرانس برس)

فتحت نجاحات حققتها سيدات في رئاسة بلديات جزائرية خلال الأعوام الأربعة الماضية الباب واسعاً لخوض أخريات مغامرة الترشح للانتخابات المحلية المقبلة. وهن يمتلكن حظوظاً كبيرة في الفوز

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

قبل نحو أربع سنوات، فازت زهية بن قارة برئاسة بلدية شيقارة في ريف ولاية ميلة شرقي الجزائر بعدما ترشحت على قائمة حزب «حركة مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد. ولم تكد تباشر عملها حتى نالت نصيبها من التنمّر بسبب شكلها، ولاحقتها انتقادات كثيرة لترشحها في دائرة محافظة ريفية. وردت بن قارة عبر قناة تلفزيونية مستقلة بالقول: «اتركوني أشتغل ثم أصدروا أحكامكم»، لتنجح في تغيير واقع البلدة تماماً، وتقديم نموذج رائد لنجاح المرأة في تسيير شؤون البلدية، بفعل الالتزام الكبير والجدية التي أبدتها في تنفيذ مشاريع للتنمية المحلية وخدمة السكان، وتطوير البنى التحتية والحفاظ على المال العام. وصارت تقدم كمثال لرئيس البلدية الذي يخدم الشعب.

ودفع أداء بن قارة إلى مطالبة السكان بترشحها مجدداً للانتخابات التالية لمجالس البلدية والولايات المقررة في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وباشرت في الرابع من هذا الشهر حملتها الانتخابية لحشد الناخبين، وحظيت باستقبال لافت في المناطق والقرى التي زارتها، ما عكس مقدار التقدير الكبير لتنفيذها مشاريع خاصة عدة، منها إيصال المياه الصالحة للشرب وأنابيب الغاز الطبيعي إلى مختلف المناطق النائية في البلدة، وتأهيل المدارس والطرقات.

وعلى غرار بن قارة، قدمت رئيسة بلدية تازمالت بولاية تيزي أوزو (وسط) سهام بركان نموذجاً فريداً لنجاح المرأة في إدارة البلدية وتسيير أعمالها. فالشابة البالغة 36 من العمر نجحت في الأعوام الأربعة السابقة في توفير احتياجات أساسية لقرى عدة بالمنطقة. ولفتت انتباه وسائل الإعلام خصوصاً بتنفيذها مشاريع لإدخال الطاقة الشمسية إلى المدارس ومؤسسات الخدمات في بلدتها، وتأهيل الطرقات وجلب استثمارات تنموية. وكان حضور النساء في المجالس البلدية ينحصر في اللجان الفرعية. تشرح العضو السابق عن حزب «تجمع أمل الجزائر» في مجلس بلدية برج بوعريريج بين عامي 2012 و2017، سمية فنغور، لـ«العربي الجديد» أنها فازت بالمنصب بعد التعديلات الدستورية التي أجريت عام 2008، والتي ساهمت في ترقية المشاركة السياسية للمرأة ضمن المجالس من خلال نظام الحصص «الكوتا»، ما أعاد بحسب قولها «جزءاً من التوازن في التمثيل بين الرجال والنساء اللواتي اهتممن بشؤون التربية والتهيئة العمرانية والأسرة في البلديات، وأثبتن قدراتهن الكبيرة في معالجة اهتمامات المواطنين من خلال تنقلهن بين البيوت في قرى وأحياء فقيرة، واحتكاكهن أكثر بمشاكل الأسرة والمرأة تحديداً».

لكن الأرقام تكشف أن نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية لم تتجاوز الخمسة في المائة، وعدم ترؤس أي منهن مجلس الولاية، في حين تشجع التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون الانتخابات النساء من حملة الشهادات العليا وأولئك المنخرطات في الأحزاب أو المستقلات على الترشح.

وتكشف سليمة الوزاني المرشحة عن قائمة «التغيير» المستقلة في بلدية عين وسارة بولاية الجلفة (وسط)، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنها قررت الترشح كونها مارست النضال السياسي من خلال جمعيات المجتمع المدني منذ أن كانت في الجامعة، واحتكت كثيراً بمشاكل السكان من خلال العمل في قرى وبلديات ولاية الجلفة. وتلفت إلى أن «عملها تحت مظلة المنظمات والجمعيات في الأحياء والمدن الداخلية جعلها أكثر قرباً من المواطنين»، مشيرة إلى أنها ترشحت للانتخابات ضمن قائمة تضم مجموعة من أبناء المنطقة بينهم 4 نساء، والذين تخرج معظمهم من جامعات وكوادر في قطاعات بالولاية.

ويلاحظ أنّ التعديلات التي أدرجت في قانون الانتخابات، ثبّتت مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في قوائم المرشحين، وفرض على الأحزاب السياسية ترشيح عدد النساء نفسه في كل منها. لكن الاقتراع المقبل سيستثنى من قاعدة المناصفة بسبب الظرف الاستثنائي الذي يجري فيه، وعدم قدرة الكيانات السياسية على ضم مرشحات في قوائمها.

من جهتها، تؤكد العضو في حزب «جبهة التحرير الوطني» فريدة علايلي من بلدة وادي الفضة بولاية الشلف غربي الجزائر، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «القانون الانتخابي الجديد أفسح في المجال لمشاركة الشابات اللواتي يتمتعن بكفاءات في المجالس المحلية». وتعتبر أن «حضور النساء يتطور مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة، وأنهن نجحن في الانسجام والعمل ضمن فريق محلي، وفي رفع مستوى الإمكانات وضمان وسائل العيش والحياة الاجتماعية الكريمة، ومواجهة مشاكل المواطنين في الأحياء ومناطق الظل، والاستجابة لمطالبهم».

كان حضور النساء في المجالس البلدية ينحصر في اللجان الفرعية

نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية لم تتجاوز الخمسة في المائة

النص الكامل
على الموقع الالكتروني